الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد الدولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أدوات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر واقع وافاق.

من إعداد الطالبين:

– محتال بلقاسم

– بن بكاي الطاهر

تحت إشراف الأستاذ:

– حمود سيلم

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
حمود سيلم	استاذ محاضر ب	جامعة برج بوعريريج	مشرفا ومقررا
بليدة كاملية	استاذة محاضر ا	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
عبد الواحد نسيمة	استاذة محاضر ا	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2021-2022

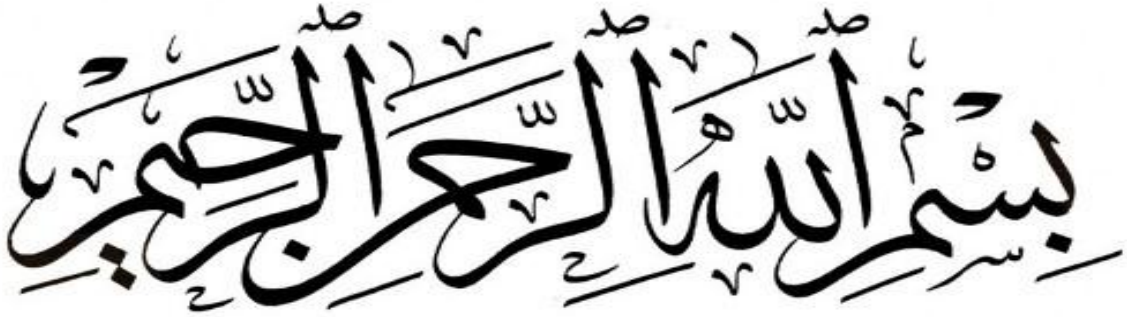

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ

تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

كـلـمــة شـكـــــر

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد

وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى

الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

" كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

ونخص بالشكر والتقدير

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

" إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبنا عندما ضللنا الطريق

الأستاذ: سيلم سماعيل

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث

قدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث ونخص بالذكر: الأستاذ العايب وليد

إهـــــــــــداء

إلى من اشتق له اسما من اسمه فهو محمود إلى الذي هو لنا شفيع ولحمانا يذود

إلى من رفع راية الإسلام وأرسى التوحيد إلى الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ساكنة الفؤاد والروح من تفرح لفرحنا وتسهر على راحتنا

إلى من أضاءت لي درب الطريق بشعلة لديها

إلى التي جعلها الله جنة فتحت لي قلبها وعقلها

وصقلت أفكاري بدموعها ووصلت إلى درب النجاح بفضلها أعز ما في الوجود

أمي الغالية أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية

إلى روح أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

أهدي بحثي العلمي المتواضع لكل من ساندني ودعمني في إنجازه

إلى كل من أمدني بالنصح والإرشاد

وبعد أن أنهينا من إنجاز هذا العمل المتواضع نتمنى من الله أن يصلح ذات بيننا

وأن يوفقنا لما فيه من خير وصلاح

نحبكم في الله

فـــهـــرس المحـــتويـــــات

العنوان	الصفحة
الشكر	ا
الإهداء	ب
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول	د
فهرس الأشكال	ذ
مقدمة	1
الفصل الأول :مفاهيم عامة حول التصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي واليات تنويع وتنمية الصادرات في الجزائر	
المبحث الأول :ماهية التصدير في الفكر الاقتصادي	2-1
المطلب الأول :مفهوم التصدير وانواعه	5-2
المطلب الثاني :أهمية التصدير واهدافه	10-5
المطلب الثالث:اهم نظريات التصدير	17-11
المبحث الثاني :مفهوم النمو في الفكر الاقتصادي وعلاقته بالقطاع التصديري	17-17
المطلب الأول :مفاهيم حول النمو الاقتصادي	22-17
المطلب الثاني :طرق قياس النمو الاقتصادي	24-22
المطلب الثالث : اهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	28-24
المطلب الرابع :علاقة التصدير بالنمو الاقتصادي	30-29
خلاصة الفصل الأول	31-30
الفصل الثاني :(دراسة حالة) واقع وافاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	32-31
تمهيد :	33-32
المبحث الأول :واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010-2020	34-33
المطلب الأول :هيكل الصادرات الجزائرية 2010-2018	
المطلب الثاني :مجهودات الجزائر للرفع من من الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	43-39
المطلب الثالث : معوقات رفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	47-43
المبحث الثاني :افاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	48-47
المطلب الاول :افاق مستقبلية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر	48-48
المطلب الثاني :الحلول المناسبة للرفع من الصادرات خارج المحروقات	50-48
المطلب الثالث: دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019	
خلاصة الفصل الثاني	51-50
خاتمة عامة	52-51
قائمة المراجع	52-55

فـــهـــرس الـــجـــــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	**هيكل االصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018 الوحدة مليار دولار (المصدر بنك الجزائر)**	**33-34**
02	**هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة 2010-2018(المصدر بنك الجزائر 2019)**	**34-35**
03	**الميزان التجاري لسنتي 2018-2019(الوحدة مليون دولار)**	**50**
04	**تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2019(الوحدة مليون دولار)**	**50**
05	**تطور الصادرات الجزائرية 2018-2019 (الوحدة مليون دولار)**	**51**
06	**تطور أهم الصادرات الجزائرية 2010-2019 (الوحدة مليون دولار)**	**52**
07	**توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية 2018-2019 (الوحدة مليون دولار)**	**53**
08	**أهم وجهات الصادرات الجزائرية 2018-2019 (الوحدة مليون دولار)**	**54**

فـهــرس الأشـــكــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	**هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018 (الوحدة مليار دولار)**	**33-34**
02	**هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018(الوحدة مليون دولار)**	**37-38**
03	**تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2019 (الوحدة مليون دولار)**	**51**

مـــقـــــدمـــــة

مقدمة عامة:

تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها إذ يعتبر هذا الأخير من بين مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، ولا يعتبر نموا اقتصاديا حقيقيا إلى إذا كان مستمرا ولن يتم ذلك إلا بإشراك جميع القطاعات "الصناعة والفلاحة والتجارة والخدمات" وغيرها حسب أهميته.

والتجارة الخارجية بعملياتها الاستيراد والتصدير التي تحظى بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير.

وتعتبر الجزائر إحدى الدول التي تعاني أحادية التصدير، حيث تهيمن فيها المحروقات على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، مما يجعل اقتصادها مرتبطا بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية، وتعتبر أزمة أسعار المحروقات سنة 1986 و 2014 أكبر دليل على ذلك.

وقد سعت الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال اتخاذ العديد من الاجراءات وتوفير الدعم المالي اللازم لتنشيط مختلف القطاعات الغير النفطية وهذا بهدف تنويع الصادرات وتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية ومستقرة

أولا: إشكالية البحث:

ومن هذا المنطلق نحاول تقييم النتائج المحققة في ما يتعلق بتشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال الاجابة على الاشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي الجزائري في الفترة 2010 – 2020 ؟

الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من الاشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

– كيفية تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي؟

– ما هي أدوات تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

– ما هو واقع وأفاق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من 2010 إلى 2020؟

ثانيا: فرضيات الدارسة:

– تعتبر الصادرات محركا أساسيا للنمو الاقتصادي.

– هناك بعض المجهودات التي بذلتها الحكومات المتعاقبة لكنها لم تحقق الأهداف المنشودة.

- هناك العديد من المعوقات التي تحول دون ترقية الصادرات خارج المحروقات وأهمها ضعف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- آفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر مرتبطة بحالة الاقتصاد الجزائري، وهو ضعيف كما تدل على ذلك الإحصائيات المتداولة، وعليه فالصادرات خارج المحروقات لن تكون نسبتها كبيرة على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

ثالثا: أهداف الدارسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- تحديد العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وآليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات.
- عرض وتحليل تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010 – 2020، ومقارنتها بصادرات المحروقات.
- عرض مختلف المجهودات التي قامت بها الدولة الجزائرية للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.
- عرض لمختلف المعوقات التي تحول في وجه الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.
- تقديم مختلف الحلول الكفيلة بحل المعوقات التي تحول دون الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

رابعا: اهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد دور الصادرات في التنمية الاقتصادية في الفترة 2010–2020 وذلك من خلال إبراز الوضع الاقتصادي للجزائر في هذه الفنرة، وإبراز أهم مجهودات الدولة لتنويع الصادرات خارج المحروقات والمعوقات التي تحول دون ترقية الصادرات خارج المحروقات اضافة إلى ابراز آفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

خامسا: منهج الدارسة

لقد استخدمنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع وعرض المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج، ولقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

- **الفصل الأول:** تناولنا فيه مفاهيم عامة حول التصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي وآليات تنويع وتنمية الصادرات في الجزائر
- **الفصل الثاني:** دراسة حالة واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول التصدير وعلاقته بالنمو الاقتصادي

وآليات تنويع وتنمية الصادرات في الجزائر

مقدمة:

لا يمكن تصور أي دولة في العالم في غنى عن التصدير ومستقلة تماما باقتصادها عن باقي اقتصاديات العالم، فمذ زمن طويل كان التصدير من القضايا الأساسية التي كانت الدول تولي لها إهتماما كبيرا بالنظر إلى الدور الكبير والأساسي الذي يلعبه في جلب الثروة وبالتالي الرفع من معدلات النمو وما يصاحبه من تغيرات في أنماط الاستهلاك وهذا وما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان. وذلك لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاعات الاقتصادية الأخرى بحيث يقوم هذا القطاع بتصريف فائض الانتاج المحلي إلى العالم الخارجي، كما يقوم في نفس الوقت بالوفاء بتغطية العجز من الاحتياجات المستوردة عن طريق عائدات التصدير.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال تنويع الصادرات خارج المحروقات، وتنويع مصادر الدخل لتفادي أي إنعكاسات سلبية لأسعار المحروقات على النمو الاقتصادي، لذلك عملت الجزائر على تنويع صادراتها خاصة بعد الأزمة التي صاحبت انهيار أسعار المحروقات سنة 1986.

وعليه نتطرق في هذا الفصل لأهم المفاهيم التي تتعلق بالتصدير والنمو الاقتصادي وذلك في ثلاثة مباحث يتضمن المبحث الأول ماهية التصدير في الفكر الاقتصادي والثاني ماهية النمو في الفكر الاقتصادي وعلاقته بالتصدير والثالث ادوات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية التصدير في الفكر الاقتصادي

يشمل الفكر الاقتصادي العديد من الآراء والأفكار التي أولت لنشاط التصدير أهمية كبيرة وإعتبرته من أهم مقومات النمو ومن محدداته الرئيسية.

وقد احتلت قضية التصدير حيزا هاما في الفكر الاقتصادي المرتبط بالنمو الاقتصادي خصوصا الدول النامية وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازيين مدفوعاتها وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم العامة المتعلقة بالتصدير بدءا من مفهوم التصدير وأنواعه، أهمية التصدير وأهدافه بالإضافة إلى أهم نظريات التصدير في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأنواعه

تحظى عملية التصدير باهتمام العديد من المفكرين والأخصائيين الاقتصاديين الذين منحوه عدة مفاهيم وتعاريف نذكر منها:

1- **مفهوم التصدير**: هناك عدة مفاهيم للتصدير منها:

- **المفهوم الأول:** التصدير هو القدرة على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها.

- **المفهوم الثاني:** التصدير بصفة عامة هو الطلب الفعلي الأجنبي على المنتجات المحلية سواء أكانت هذه المنتوجات من السلع أو الخدمات. وبذلك التصدير هو اجتياز السلع الوطنية حدود الدولة سواء كانت هذه الحدود طبيعية أم حكمية، ويقصد بالحدود الطبيعية حدود الدولة الادارية والدولية مع الدول الأخرى المجاورة لها. في حين يقصد بالحدود الحكمية الحدود الجمركية للمناطق الحرة فقط دون الحدود الادارية والدولية لها.

– **المفهوم الثالث:** عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة ما إلى الدول التي تعاني نقص في الانتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات للحدود الوطنية.

2– أنواع التصدير:

يمكن تقسيم الصادرات إلى ثلاثة أنواع هي:

1– مباشرة وغير مباشرة على أساس خروجها من المنتج إلى المستورد الأجنبي مباشرة أو عبر وسيط.

2– صادرات منظورة وغير منظورة وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من بلد المنتج.

3– صادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة.

ويمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:[1]

2–1**التصدير المباشر:** ويقصد به توصيل السلع إلى الموانئ والمطارات للشحن عن طريق المصدر وبنكه إلى المستورد وبنكه، دون الحاجة إلى وسطاء، ويتميز التصدير المباشر بعدة طرق:[2]

– التصدير المباشر بدون دعم من الخارج.

– البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج.

– الوكيل التجاري وهو المندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع.

[1] بورياح كنزة وبطيوي محمد الأمين، واقع وأفاق وسياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، شعبة العلوم التاجارية، جامعة عبد ابن باديس – مستغانم–2019–2020، ص: 32.

[2] رضوان المحمود العمر، تسويق دولي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 13.

– الممثل التجاري هو شخص من دولة ما أو شركة ما ملحق بدولة أجنبية.

2-2 التصدير غير المباشر:

يمر من خلال وكيل أو وسيط أوشركات تتخص في التصدير تتميز بالاستقلالية بشكل كامل عن الشركة المنتجة، وتقوم بتبني علمية تسويق المنتج خارجيا عن طريق الدراسات والاتصالات، والعقود التي يتم توقيعها مع المستوردين أو المستهلكين في السوق الخارجي، حيث لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير مباشرة إلى الأسواق الخارجية وإنما توكل المهمة إلى جهات خارجية، سواء كانوا من نفس البلد أو من خارج البلد، يطبق هذا النوع من التصدير على شركات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، كونه أقلا مخاطرة، وهذا النوع لا يكلف الشركة أي تكوين للأيدي العاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي، وطريقة التعامل في الأسواق الاجنبية المستهدفة.

ويتميز التصدير الغير المباشر بالطرق التالية:

– **عملاء التصدير:** يتصرفون بإسمهم الشخصي حيث يعقدون اتفاقيات مع الموعين مقابل حصولهم على عمولة شريطة أن يتحمل المنتج المخاطر.

– **تجمعات المصدرين:** تعمل لحساب مجموعة من المؤسسات وتقدم خدمات شبيهة بخدمات عملاء التصدير.

– **مفاوض الاسترداد والتصدير:** يقوم بشراء السلع وإعادة بيعها في الخارج.

2-2- أ- الصادرات المنظورة:

والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل القمح، السيارات،.....إلخ، وتنقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.

2-2- ب- الصادرات غير المنظورة:

وهي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب، ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج.

2-3-أ- الصادرات المؤقتة:

وهي تلك البضائع أو الاموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استرادها ومن جملتها:

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو الصالونات الدولية.
- مواد وأجهزة وآلات الأشغال الضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج.
- إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.

2-3-ب- الصادرات النهائية:

وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائها بالتزماتها التعاقدية مع المستورد.

المطلب الثاني: أهمية التصدير وأهدافه

تحظى عملية التصدير بأهمية وأهداف مختلفة في سياسات الدول والشركات على حد سواء والتي ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تصبو إليها.

1- **أهمية التصدير**: مع دخول العالم عصر العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وازدياد حدة المنافسة، اكتسب التصدير أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للدول والشركات على حد سواء وذلك للأسباب التالية:

1-1- بالنسبة للدول:

- تحقيق النمو الاقتصادي القومي: يمثل التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة.

- كسب المزيد من العملة الصعبة: مما يساعد على تمويل عمليات الاستيراد من جهة، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

- المساعدة على تقليل حجم البطالة نسبيا: يساعد إنتاج السلع والخدمات المخصصة للتصدير على إيجاد فرص عمل في سلسلة التوريد، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد اكتشفت إحدى الدراسات أن كل دفعة جديدة من الصادرات تبلغ 01 مليار دولار أمريكي توجد 400 فرصة عمل إضافية.

- مساعدة القطاع الصناعي الوطني على البقاء والنمو: حيث تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتبط الصادرات والاتستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته وربطه بالسوق الخارجية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة.[1]

- يوفر أقل مخاطرة للدولة في اكتساح الأسواق الأجنبية: وذلك مقارنة بالاستثمار المباشر والمشروعات المشتركة، كما يعتبر من أهم وسائل الدخول إلى الأسواق الخارجية.

[1] قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر-باتنة- 2013-2014، ص: 77.

وقد أثبتت التجارب السابقة والمشاهدات العلمية أيضا أن التقدم الذي حققته الدول الصناعية يكن فقط من خلال تطوير تقنيات الإنتاج وعملياته، بل بالإظافة لعمليات أخرى أسهم التصدير في دفع عجلة تقدمها، وبالتالي فإن عملية التصدير تعتبر مكسبا قوميا بالنسبة للدولة.[1]

1-2- بالنسبة للشركات:

- **الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتاحة:** حيث تعمل الشركات المصدرة على مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية، من حيث تكنولوجيا الإنتاج، وتطوير المواصفات الفنية، واستخدام وسائل ترويج أكثر تأثير وغيرها، وكل هذه الأمور تنعكس بدورها على تطوير هيكل الصناعات التصديرية، بشكل مباشر وتطوير هيكل الصناعة ككل بشكل غير مباشر.

- **زيادة حجم العمالة الماهرة:** غالبا ما يكون للشركات المصدرة حضور في الساحة العالمية، ما يجعلها تجذب الموظفين عند التعيين، وقد يجد أصحاب الشركات سهولة أكبر في تعيين موظفين ممن لديهم مؤهلات أفضل وطموحات أعلى، أي أشخاص لديهم رغبة في مساعدة الشركة على التطور عالميا.

- **التصدير يعزز الابتكار:** تميل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس نشاط التصدير إلى الإبتكار في المنتجات والعمليات بشكل أكبر من الشركات غير المصدرة وذلك نتيجة المنافسة القوية من طرف الشركات الأجنبية في الاستحواذ على الأسواق وذلك من خلال تقديم أجود المنتجات بهدف إرضاء زبائنها في مختلف الأسواق العالمية.

- **مواجهة الأزمات:** تحقق الشركات المصدرة بوجه عام نموا في الإيرادات أكبر من الشركات غير المصدرة، ويكون لديها إمكانيات أكبر لمواجهة حالات الركود الإقتصادي.

[1] عتيق شيخ، الصادرات خارج المحروقات في الجزائر-حالة النفايات- مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2012/2011، ص: 85.

– **زيادة المبيعات:** تساعد أسواق التصدير المتنوعة الشركات على زيادة حجم مبيعاتها، وغالبا ما يكون من الأسهل والأجدى اقتصاديا دخول سوق جديدة بدلا من محاولة زيادة حجم المبيعات في سوق قائمة.

– **مرونة الأسعار:** غالبا ما تكون لدى الشركات مرونة أكبر في تحديد أسعار سلعها وخدماتها في سوق التصدير أكثر من السوق المحلية.

– **اقتصاديات (وفورات) الحجم:** إذا كان لدى إحدى الشركات طاقة إنتاجية زائدة، فسيكون من الأكثر إفادة لهذه الشركات زيادة حجم إنتاجها بدلا من خفضه، وبيع الفائض في إحدى أسواق التصدير، وبهذه الطريقة تستطيع الشركات الصغرى الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

– **التغلب على المنافسة:** إذا كانت السوق المحلية تتميز بالمنافسة، فسيكون من المفيد دائما للشركات الصغرى دخول إحدى أسواق التصدير بدلا من منافسة الشركات الأكبر حجما.

2- أهداف التصدير:

تلجأ الدول إلى التصدير لتحقيق أهداف يصبو إليها المجتمع وتتمثل في ما يلي[1]:

2-1- الأهداف المرتبطة بالإقتصاد:

– ضمان استقرار في النمو الاقتصادي بالكيفية والمعدلات التي تحقق مستويات مرضية ومقبولة من المعيشة لأفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

– استقرار الأسعار وهو الهدف الذي يعبر عن رغبة المجتمع في تفادي الزيادة السريعة أو النقصان السريع في المستوى العام للأسعار.

– **التوازن الإقتصادي الخاجي:** وهي الحالة التي يتوازن فيها ميزان المدفوعات.

– كما تلجأ المؤسسات إلى التصدير كمبرر لتحقيق الأهداف المرجوة والتي تتمثل في:

[1] الدكتور جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص: 32-33.

2-2- الأهداف المرتبطة بالتنمية:

أ- **تقسيم القدرات الموجودة لدى المؤسسة:** إن رفع المبيعات من خلال التصدير يؤدي إلى استغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة، بالإضافة إلى إمتصاص التكاليف الثابتة مما يجعل المؤسسة قادرة على الرفع من المردودية الإنتاجية للمعدات والعمال.

ب- **تعويض جهود البحث والتطوير:** لكي تضمن المؤسسة مكانتها في السوق الدولية يجب عليها القيام بعملية البحث والتطوير التي تتطلب ميزانية ضخمة، غالبا ما تتعدى هذه الأخيرة القدرات المالية للمؤسسة، وحتى تتمكن هذه الأخيرة من تغطية كل هذه النفقات وجب عليها القيام بتصدير منتجاتها إلى أسواق ذات عوائد مالية أكثر والتي عادة تكون متوفرة في الأسواق الخارجية.

ت- **استغلال الفروق بين دورات حياة المنتجات في أسواق التصدير:** يساهم التصدير في الدخول إلى أسواق جديدة ما يتيح الفرصة للمنتجات المحلية للإستمرار في القبول من طرف الزبائن، وينعكس ذلك على دورة حياة المنتج، حيث يساهم في زيادة بقاء السلع والخدمات في الأسواق الجديدة أطول فترة ممكنة قد تزيد عن فترة بقاءها في الأسواق الداخلية.

ث- **الحاجة إلى تطوير المنتجات وفق اتجاهات المنافسين:** إن قيام المؤسسات بعملية التصدير يفرض عليها القيام بعمليات الابتكار والتحسينات اللازمة لخصوصيات وشروط استعمال المنتجات، وهذا لاختلاف أذواق ومتطلبات الزبائن وخصوصياتهم في الأسواق الدولية.

2-3- الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية:

أ- تحقيق تنويع جغرافي للصادرات لتجنب المخاطر:

حتى تؤمن المؤسسة نشاطها من المخاطر سواء كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية تلجأ للتصدير كوسيلة للهروب من مشاكل السوق المحلية، ففي الجزائر مثلا نجد أن تضخم الأسعار قد

جعل منتجعات بعض المؤسسات خارج متناول المستهلك المحلي، مما يدفع المؤسسة إلى التصدير لضمان انسياب أفضل لمخزوناتها والحفاظ على دورة حياة منتجاتها.

ب- مراقبة بعض أجزاء السوق الدولية:

تعتمد المؤسسة على إستراتيجية طويلة المدى في توسيع نشاطها وتدويله، وتكون لديها رغبة في الحفاظ وتأمين وجودها في بعض أجزاء السوق الدولية، وذلك عن طريق التصدير من خلال مراقبة السوق الخارجية وتحليلها، وعليه تقي نفسها من مخاطر المنافسة الموجودة في الأسواق، إذ تتيح لها الفرصة للإطلاع الدائم على تطور هذه الأسواق.

2-4- الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:

أ- **زيادة رقم الأعمال:** إن رفع رقم الأعمال هو المحفز الأساسي لدى المصدرين، فهو هدف كمي لتوسيع حجم نشاط المؤسسة، من خلال زيادة مداخيلها، وله تأثيرات نوعية على الهيكلة المالية.

ب- **رفع مردودية رؤوس الأموال المستخدمة:** تقوم المؤسسات باستثمارات تختلف من حيث طبيعتها ومردوديتها، فزيادة مبيعاتها عن طريق التصدير من شأنه أن يسمح للمؤسسة الحصول على عوائد كبيرة، وهوامش ربح مرتفعة وذلك بعد إسقاط مصاريف التعبئة والتغليف والنقل، وذلك كون أسواق التصدير مختلفة من حيث المسافة وكمية ونوع المنتوجات المصدرة لها.

2-5- **الرغبة في الحصول على العملة الصعبة:** إن عملية التصدير تتيح للمؤسسة التمويل الذاتي للمنتوج الدائم بسبب حصولها على عائدات بالعملة الصعبة، كما تتيح لها الحصول على رؤوس أموال مباشرة من الأسواق الخارجية في شكل قروض تصدير، هذه العوائد بالعملة الصعبة تدعم القدرة التفاوضية للمؤسسات المصدرة إذا أرادت الإقتراض مجددا.

المطلب الثالث: أهم نظريات التصدير

يزخر الفكر الإقتصادي – قديما وحديثا بالعديد من الآراء التي أولت أهمية خاصة لنشاط التصدير كأحد المقومات الأساسية للنمو الإقتصادي ودوره في دفع التنمية، فقد احتلت قضية الصادرات مكانا هاما في الفكر الإقتصادي بدءا من الفكر التجاري إلى الأفكار الإقتصادية ما بعد الحرب العالمية الثانية.

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم النظريات التي ساهمت في تطوير عملية التصدير بدءا بنظرية التجاريين، الكلاسيكية ثم النظرية الحديثة:

1- **التصدير في الفكر التجاري:** ساد الفكر الإقتصادي التجاري منذ القرن الخامس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر ولقد اعتبر التجاريون أن قوة أي شعب من الشعوب تتمثل بما لديها من ثورة.

وركز الفكر التجاري في جانب الصادرات على تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة ثروته أو زيادة مصادر الحصول على تلك الثروة وذلك عن طريق زيادة رصيدها من الذهب والفضة، والسياسة التي كانت متبعة في ذلك هي ضرورة تكوين فائض إيجابي في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات على الواردات وفرض قيود على التجارة الخارجية من هنا تبدو آلية تشجيع الصادرات عند التجاريين وضروراتها بما يسمح بتدفق المعدن النفيس إلى الدولة بالتالي نموذج التجارة الخارجية حسب التجاريين كان بالصيغة التالية[1]:

حيث أن: E : يرمز للتجارة الخارجية

G: يرمز للذهب

[1] باحنافي أمينة ومختاري فيصل، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 11 أفريل 2019، ص 10.

S: يرمز للفضة

واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي[1]:

– تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.

– العمل بشكل مستمر على توسيع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة البلدان المكتشفة حديثا.

– تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.

– رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.

– تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة.

– إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.

– إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

– تشجيع عمليات التصدير ودعمها من خلال إتباع نظام "الدرو باك Drawback)[2]

– تقديم الدعم اللازم لنشاط التصدير في شكل إعانات التصدير أو تقديم الدعم لقطاعات الإنتاج الرئيسية بغرض تشجيع الإنتاج المحلي ما يسمح بتحقيق فائض التصدير.

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2002/01، ص 07.

[2] استرداد(بالانجليزية Drawback): مصطلح يشير في القانون وفي التجارة إلى استرجاع الرسوم الجمركية التي سبق دفعها على الأصناف الخاضعة للضريبة عند تصديرها أو عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية.

– تشجيع الصادرات الصناعية من خلال الحد من تصدير المواد الخام إذ ما توفرت الفرصة لتصديرها على شكل منتجات صناعية، فقد أوقفت انجلترا تصدير الصوف الخام نهائيا عام 1960 بهدف تصديره في شكل منتجات نهائية.

– تشجيع عمليات إعادة التصدير وإنشاء الموانئ الحرة.

– استخدام سياسة العمالة على نحو يسمح بزيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية.[1]

2– التصدير في الفكر الكلاسيكي:

مع ظهور عدد من المفكرين أمثال " آدم سميث"، " دافيد ريكاردو"، الذين قدموا ما يعرف بالنظرية التقليدية " الفكر الكلاسيكي" حيث اعتمدت أفكارهم على مبدأ التوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية"، وبالتالي حرية التجارة الخارجية التي اعتبروها وسيلة لزيادة الثروة لجميع الأطراف والثورة في نظر الكلاسيك هي زيادة الإنتاج من السلع والخدمات داخل كل دولة بالتالي يختلفون عن التجاريين الذين كانت قضيتهم الأساسية كيف تقتطع الدولة لنفسها حصة أكبر من الثورة العالمية من خلال التجارة الخارجية.

بالتالي أفكار المدرسة الكلاسيكية أكدت دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد، وتحقيق الغلة المتزايدة، وتحريك الاستثمار، على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة، لاستخدامات الموارد المحلية، إلى جانب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في إنتاج السلع التصديرية.

حيث يرى " أدم سميث" بأن السوق هي المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق وقد أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض

[1] سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، –دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر– أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – 2015–2016، ص 13.

من الإنتاج الصناعي، وكان دافعه للعناية بهذا النشاط هو اهتمامه بالقوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي وليس المعدن النفيس.

أما " ريكاردو" فقد تمكن من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في الإنماء الاقتصادي بشكل يفوق " آدم سميت" وعلى أسس علمية جديدة، وأوضح كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل، فلا تدخل من جانب الدولة على الاطلاق في النشاطات الاقتصادية، كما بين الأضرار الكبيرة التي يمكن أن تلحق بالنمو الاقتصادي في ظروف إعاقة حرية التجارة.

وعليه فإن الفكرة الكلاسيكي أوضح أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

3- التصدير في الفكر الحديث:

قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية وخاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وفي عام 1936 قدم الاقتصادي البريطاني " جون مينارد كيتر" ما يعرف بالنظرية الكينزية لينتقد بها قوانين وتحليل التقليديين، ويقلب الكثير من المنطلقات والآراء ويؤسس تحليلا اقتصاديا كان علاجا ناجحا لأزمة الكساد، فأحدثت ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي، مما دفع

بالكثير من الاقتصاديين إلى تبني طريقة التحليل الكينزي والدفاع عن مبادئها ونظرياتها، أو البناء على أطروحاته في معالجة أوضاع اقتصادية ظهرت لما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد برز في نظرية كينز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، حيث اعتبرها أحد مكونات الدخل القومي وظهر ذلك في صياغة دالة الطلب الفعال كالتالي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث أن Y: الدخل القومي.

C: الاستهلاك الوطني

I: الاستثمار الوطني

G: الانفاق الوطني

X: الصادرات

M: الواردات

وقد ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين اتجاه دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية منهم " Myrdal، Nurkse، و Marx) حيث أشار ماركس إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب ثروات الدول الفقيرة، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي.

أما "ميردال"[1] فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الدولية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية.

إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة وغالبا ما تكون مواد خام وكمية أو أولية يتصف بعدم المرونة، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.

وبالتالي يشير " ميرادال" إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي وهو مايسعى إليه التنمية الاقتصادية من زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

أما "نيركس"[2] فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعها أكثر كفاءة، وضرب مثالا عن ذلك بالدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الدول الحديثة مثل كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وقد أظهر تشاؤمه فيما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.[3]

[1] غونار ميردال (Gunnar Myrdal) هو اقتصادي سويدي صاحب نظرية السببية الدائرية والآثار المؤخرة والتوسعية للتجارة الدولية من مواليد 6 ديسمبر 1898 وتوفي في سنة 1987، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1974.

[2] نيركس، اقتصادي نمساوي، ولد سنة 1907، عين أستاذ في جامعة كولومبيا، توفي 1959.

[3] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 08.

المبحث الثاني: مفهوم النمو في الفكر الاقتصادي وعلاقته بالقطاع التصديري.

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم، وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر.

نحاول في هذا المبحث أن نقدم تصورا عاما عن مفهوم النمو الاقتصادي، خصائصه، عناصره، مؤشراته، طرق قياسه وكذا أبرز النظريات التي كتبت في سبيله تحقيقا لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات وصولا إلى العلاقة التي تربطه بقطاع التصدير.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الانتاج في المدى الطويل، وقد خصه عدة أخصائيين ومفكرين اقتصاديين بعدة تعاريف نذكر منها:[1]

1- تعريف النمو الاقتصادي:

يرى فرانسوا بيرو (François Perroux) أن النمو الاقتصادي: "هو الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد.

[1] أ.مليك محمودي، أ.د يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسات قياسية تحليلية للفترة 1990-2014) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة 2014، ص: 261.

أما فلامينغ (Flamming R.A) فيرى في تعريفه للنمو الإقتصادي "بأن هذا الأخير يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها.

كما عرفه سيمون كازنتس[1] بأنه إحداث أثر الزيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري- فضلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية- هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلا عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج[2]، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي: معدل نمو الدخل الفردي.

ويعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا، ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعا شائكا مرتبطا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

[1] سيمون كوزنتس (simon smith kuznets) اقتصادي واختصاصي إحصاء، وديموغرافي، ومؤرخ اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971 لمساهمته تجريبيا في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي الذي قاد إلى خلق نظرة عميقة داخل الاقتصاد وداخل الهيكل الاجتماعي وعملية التطور، ولد سيمون كورنتس في روسيا عام 1901، توفي سنة 1985م.

[2] توفيق عباس عبج عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادي، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصحوب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

وفقا لما سبق نستخلص ثلاث شروط أساسية يتضمنها مفهوم النمو الاقتصادي وهي:[1]

أولا: أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي يحسب كالتالي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة، فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا واستراليا ونيوزيلندا، كما تؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققته من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانها إلى حوالي 17.5 % من مجموع سكان العالم.

ثانيا: يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثير من الدول فشلت في احتواء

[1] كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص: 17-18.

ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي أسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي- معدل التضخم

ثالثا: يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، مما ارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

2- سمات النمو الاقتصادي:

يحصل على النمو الاقتصادي بتوفر الظروف التالية:

- **<u>زيادة حجم الإنتاج:</u>** ونقصد به زيادة حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، ويجب الإشارة إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذا زيادة الدخل الفرد الحقيقي المرفق لزيادة الإنتاج وذلك خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.

- **<u>حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم:</u>** بما أن هدف العمليات الإنتاجية هو إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق ربح لأصحابها فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق تنظيم

جديدة تسهل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية، هذا السعي الدائم للمستثمرين يؤدي إلى إتاحة طرق تنظيم جديدة أنجع من التي كانت سائدة من أجل تحقيق فائض أكبر والاستمرار في عملية النمو.

3- عناصر النمو الاقتصادي وفوائده:

أما العناصر فيمكن حصرها في:

العمل: ونعني به " مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته".

حجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها، ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

رأس المال: " مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين"، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:[1]

- إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

- أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عوامل الإنتاج، أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الاقتصادي.

[1] مصطفى مقدم، مرجع سابق.

4- فوائد النمو الإقتصادي:

أما عن فوائد النمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:[1]

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.

- زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.

- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.

- التخفيف من حدة البطالة.

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

يقتضي النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن طرق قياس هذا النمو يتم عن طريق قياس نمو الناتج الوطني ونمو الدخل الفردي.

أ- **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو.

وما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم، كما أن هذا المقياس تم رفضه من البعض، لك أن زيادة الدخل (أو نقصه) قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو

[1] بناني فتيحة، السياسة والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص: 10.

سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبرن ونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

كما أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

ب- **الدخل الفردي:** تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار-أي دولار واحد- ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية.

ويعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، بينما في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي الأول معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المواكب.

أولا- معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته في ما يلي:

$$CM_S = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} X100$$

حيث أن: CM_S: معدل النمو البسيط.

t: متوسط الدخل الحقيقي في السنة

t−1: متوسط الدخل الحقيقي في السنة

ثانيا– معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو السنوي في الداخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، وتوجد طريقتان لحسابه: طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

أ- طريقة النقطتين:

$$Y_N = (1+CM_C)^n$$

حيث:

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة

Y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N: الدخل الحقيقي لآخر فترة (N)

ب- طريقة الانحدار: صيغتها كنا يلي:

$$INY_T=A+CM_{et} \Longrightarrow CM_{et}=INY_T - A$$

حيث: INY_T: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (T)

A: ثابت

CM_{et}: معدل النمو المركب في السنة T

T : الزمن

ج- **الدخل القومي الكلي المتوقع:** هناك من يقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوفر لها الإمكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم التقني مثلا.[1]

المطلب الثالث: أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

تطورت واختلفت النظريات الاقتصادية في تفسير النمو الاقتصادي وتحاول على مدار التاريخ الاقتصادي أن توضح الشروط الضرورية التي تؤدي إلى تحقق النمو، ومن خلال إيجاد المحددات العامة للنمو وتتبع أنماطه في الدول والأزمنة المختلفة يمكن الكشف عن بعض القوانين العامة التي تحكم النمو الاقتصادي.

ونقدم في هذا المطلب أهم نظريات النمو الاقتصادي التي ظهرت على مدار حوالي قرنين ونصف من تاريخ علم الاقتصاد.[2]

1- النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

وضع علماء الفكر الكلاسيكي نماذج للنمو الاقتصادي كل حسب اجتهاده نستعرض آراء البعض منهم فيما يلي:

أ- آدم سميث (1723-1790)

طرح آدم سميث النموذج الكلاسيكي للنمو في كتابه الشهير ثروة الأمم (1776) مشيرا إلى عدة عوامل تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي:

- دور الأسواق في تحديد العرض والطلب.

---

[1] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادي، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص: 06.

[2] سمير الشناوي، نظريات النمو الاقتصادي من آدم سميث إلى بول رومر الحائز على نوبل في الاقتصاد سنة 2018، ورقة بحثية نشرت في موقع المحطة، https://elmahatta.com اطلع عليه بتاريخ: 2021/05/11.

– إنتاجية العامل حيث يحدد دخل الفرد درجة المهارة والحرفية والحكم الصائب التي يتم بها تنفيذ العمل في أي دولة.

– دور التجارة في تعميق عملية " تخصيص العمل"

– تزايد العوائد مع كبر حجم المشاريع الاقتصادية، حيث يؤدي تخصيص العمل على نطاق واسع كما نراه في المصانع الحديثة إلى زيادة الإنتاج.

ب– ريكاردو ومالثوس

قام هذان العالمان الكبيران بتطوير نموذج سميث الكلاسيكي حيث افترضا أن التغير التكنولوجي معامل"ثابت constant"، وأن زيادة المدخلات يمكن أن تؤدي إلى تناقص العوائد وفقا لقانون العوائد المتناقصة، ولقد ترتب على هذا النموذج تلك التنبؤات المتشائمة لمالثوس بأن عدد سكان هذا الكوكب سينمو بسرعة تفوق بكثير قدرة هذا العالم على إطعام سكانه.

والحقيقة أن مالثوس لم يتمكن من إدراك مدى قوة التغيرات التكنولوجية على زيادة المحاصيل والمنتجات الغذائية.

2– النموذج النيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي:

تشير النظرية الكلاسيكية الجديد إلى أن زيادة رأس المال والعمل تؤديان في النهاية إلى تناقص العوائد، ولذلك فإن زيادة رأس المال ذات أثر مؤقت ومحدود على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهناك مرحلة لن تؤدي فيها زيادة رأس المال مهما بلغت إلا إلى الإبقاء على معدل النمو الاقتصادي ثابتا، وعلى هذا فإنه حتى نستطيع زيادة النمو الاقتصادي وفقا لهذا النموذج علينا أن نقوم بما يلي:

– زيادة الاستثمار كنسبة في الناتج المحلي، أخذا في الاعتبار أن لهذه الزيادة فترة محدودة، وبعدها سيعود معدل النمو إلى مستواه الثابت، وذلك مع تناقص العوائد الحدية للإستثمار.

– التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال/العمل.

ووفقا لهذا النموذج فإن الدول الفقيرة التي تستثمر أكثر ستشهد معدلات نمو اقتصادي تماثل نظيراتها في الدول المتقدمة وتتفوق عليها.

والحقيقة أن هناك ما آخذ عدة على النموذج المذكور حيث لا يشرح أسباب اختلاف مستويات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي بين الدول، ولأسباب عجز بعض الدول عن جذب متسويات مرتفعة من الاستثمار بسبب الفساد وغياب البنية التحتية، هذا بالإضافة إلى عجز النموذج عن تفسير كيفية تحسين معدلات التقدم التكنولوجي.

3-نموذج هارود دومار Harrod Domar (الادخار والاستثمار)

يعد هذا النموذج في الواقع نوعا أو شكلا من أشكال نموذج الكلاسيكية الجديدة، والذي يركز على اعتماد النمو على العلاقة بين الادخار والاستثمار، فإذا كان الاستثمار مثلا هو العامل الأساسي في دفع النمو كما حدث في آسيا، فإننا يجب أن نضع في عين الاعتبار أنه في حالة حدوث مستويات مرتفعة بشكل مغالى به في أحد الاقتصاديات سعيا وراء استخدامها في زيادة الاستثمار سوف يتراجع النمو على عكس مما نظن لأنه لن يتبقى لدى الناس القدر الكافي من الدخل للإنفاق الكافي على الاستهلاك.

4-نظرية النمو الاقتصادي الداخلي:

يركز نموذج النمو الداخلي الذي طرحه "بول رومر" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2018 و" روبرت لوكاس" على فرضية أساسية وهي أنه خلافا للأرض ورأس المال، فإن المعرفة knowledge لا تخضع لقانون العوائد المتناقصة، وأنه لكي تنمو الاقتصاديات عليها أن تخفف تدريجيا من اعتمادها على الموارد المادية والتوجه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى

مواطنيها، وهنا يبرز مفهوم رأس المال البشري، أي دور العمال الذين يتمتعون بمستوى عال من المعرفة والتعليم والتدريب في زيادة معدلات التقدم التكنولوجي.

وفي هذا الشأن تولي هذه النظرية أهمية كبيرة لضرورة قيام الحكومات بدور نشط في تشجيع النمو التكنولوجي، وذلك لأنه وفقا للنظرية الكلاسيكية للسوق فإنه تحت ضغوط تنافس الأسواق لن تجد الشركات أي حافز يدفعها للإستثمار في تكنولوجيات جديدة، وعلى الحكومات أن تدعم أنشطة البحوث والتطوير التي يقوم بها القطاع الخاص، وتشجيع المؤسسات التي تساهم في نشر المعارف مثل الجامعات.

ويمكن تلخيص النموذج في النقاط التالية:

1- التركيز على زيادة إنتاجية العامل، حيث نرى أنها ليست كغيرها من الموارد الاقتصادية لها عوائد متناقصة، بل لها عوائد متزايدة.

2- الاستثمار في رأس المال- كما تنبأ سولو- ليس له عوائد متناقصة في كل الحال، وأن الأمر مرتبط بنوع الاستثمار مثل الاستثمار في التكنولوجيا والتعليم.

3- هناك أهمية كبيرة للإبقاء على الاقتصاد منفتحا على قوى التغيير من خلال تخفيض البيروقراطية ورفع الدعم.

بعد عرض كل هذه النماذج التي يحاول علماء الاقتصاد عن طريقها فهم النمو الاقتصادي ووضع السياسات المناسبة لدفعه، ربما يجدر التأكيد هنا على أنه لا يوجد نموذج شامل ولا مجموعة قواعد محددة يمكن أن يهتدي في ضوئها رجال السياسة إلى السياسات السلمية، ويظل الأمر يعتمد على دراسة أفضل الممارسات التي طبقتها الدول، والتحليل العميق لوضع كل دولة على حدا في ضوء هذه النماذج دون الاستناد على واحد منها بمفرده.

المطلب الرابع: علاقة التصدير بالنمو الاقتصادي

لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة حيث تبين الأدبيات المختلفة وخاصة التجريبية منها وجود علاقة سببية كبيرة بين الصادرات وبين معدل النمو الاقتصادي لدرجة لا يمكن الحكم عليها أو حصرها.

فقد قام (DODARO 1991) بدراسة العلاقة بين مستوى التنمية في البلد (تم التعبير عنها بأنها معدل دخل الفرد وحصته من الناتج القومي الإجمالي) وبين تركيبة الصادرات وكذلك العلاقة بين تركيبة الصادرات والنمو الاقتصادي، كما أنه انتقد البنك الدولي لأنه يعتبر أن سياسة تشجيع الصادرات هي من أفضل السياسات التي يجب أن تتبناها الدول النامية مع إدراكه للمسألة الجدلية التي أثيرت وأبرزت السؤال التالي: هل يؤدي التوجه الخارجي إلى آداء اقتصادي أفضل؟ أو هل يمهد الأداء الاقتصادي المتميز الطريق أمام التوجه الخارجي؟ من أهم النتائج التي توصل إليها "دودارو" أن مستوى التنمية يعد عاملا مهما جدا لمستوى التصنيع والصادرات وأن تركيبة الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي، وخلال دراسة له سنة 1993 وجد عندما استخدم اختبار السببية لـ GRANGER على 87 دولة، بأنه لا يوجد هناك أي دعم للفرضية الكلاسيكية المحدثة التي ترى بوجود العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي لأي من الدول في العينة ولكن وجد تلك النتيجة بارزة في 07 دول فقط كانت من الدول الفقيرة جدا ومنخفضة الدخل.

وقد شدد (KAVOUSSI 1984) على ضرورة المحافظة على تشجيع الصادرات لأن ذلك سيساهم في نمو الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال في البلد مما يعزز طاقته الإنتاجية، كذلك وجد أن هناك علاقة طردية قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

كذلك أجر (ROBERT EMERY 1967) دراسة للعلاقة بين الصادرات والناتج الإجمالي القومي على خمسين دولة خلال الفترة الواقعة بين الأعوام 1953-1963 حيث وجد بينهما علاقة قوى هو قد وصلت درجة الارتباط بينهما إلى 82%.

وبينت الدراسة أن كل زيادة في الصادرات بنسبة 2.5 % يترتب عليها زيادة بمعدل 1 % في نصيب الفرد من الناتج القومي كما خلصت هذه الدراسة إلى أن الدولة التي تريد رفع معدلات نموها الاقتصادي، ينبغي أن تعني باستخدام السياسة التي تحقق انتعاش لصادراها.

وهناك دراسات أخرى كذلك توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، أي أن العلاقة بينهما متبادلة نظرا لعدة عوامل ومن هذه الآراء دراسة (MICHAELY 1977) التي اعتمدت على تجارب 41 دولة نامية خلال الفترة ما بين 1950 و1973 أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين معدل نمو الدخل الفردي ومعدل نمو الصادرات الوطنية ونمو الناتج الوطني ككل، وأظهرت نتائج الدراسة أن معامل الارتباط بين هذه المتغيرات 52.3% حسب "بيرسون" في 23 دولة التي قدر دخلها الفردي سنة 1972 أكثر من 300 دولار، في حين وجد معامل الارتباط لسبيرمان -4% في 18 دولة ضعيفة الدخل (دخلها الفردي أقل من 300 دولار)، واستنتج الباحث أن النمو الاقتصادي يتأثر بالصادرات الوطنية إذا كانت هذه الدول قد حققت الحد الأدنى من التنمية.

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن موضوع التصدير والنمو الاقتصادي قد حضي باهتمام كبير من طرف المفكرين الاقتصاديين، فقد ظهرت نظريات عديدة قامت بدراستهما: كالكلاسيكية، النيوكلاسيكية، النظريات الحديثة، وعلى الرغم من تباين أفكار روادها إلا أنها تعتبر مكملة لبعضها البعض لإظهار مدى مساهمة الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك لما تحققه من مكاسب ومنافع للدول المنتهجة لها.

الفصل الثاني: دراسة حالة

واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد :

إن هذا المقال يهدف إلى معالجة موضوع مهم بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهو واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات، وقد قمنا من خلال هذا المقال بعرض واقع هذه الصادرات والمجهودات المبذولة من قبل الدولة للرفع منها، كما تطرقنا لمختلف العراقيل التي تواجهها، وفي الأخير عرضنا مختلف الحلول الممكنة لإزالة هذه العراقيل والآفاق المتوقعة لهذه الصادرات. وقد استخدمنا لمعالجة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصنا إلى أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بقيت ضعيفة القيمة، رغم كل الجهود التي بذلتها الدولة لترقيها والرفع من قيمتها، وستبقى هذه الصادرات ضعيفة ما دام الاقتصاد الجزائري ضعيف.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الصادرات، الصادرات خارج المحروقات، واقع الصادرات خارج المحروقات، آفاق الصادرات خارج المحروقات

تصنيفات**JEL:** A10.F02

المبحث الاول: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010-2020:

المطلب الأول :هيكل الصادرات الجزائرية 2010-2018.

لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعديل القوانين الخاصة بذلك، وإبرام اتفاقيات شراكة وتعاون اقتصادي مع عديد الدول، ولكن كل هذه المحاولات لم تأتي بنتائج مرضية، ولعل الأرقام والإحصائيات الظاهرة في الجدول التالي رقم 1 خير دليل على ذلك، حيث يظهر لنا هذا الجدول هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018.

الجدول 1: هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018 (الوحدة: مليار دولار أمر يكي)

السنوات		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2010	القيمة	57.762	56.143	1.619
	النسبة %	100	97.20	2.80
2011	القيمة	73.804	71.662	2.140
	النسبة %	100	97.10	2.90
2012	القيمة	72.620	70.571	2.048
	النسبة %	100	97.18	2.82
2013	القيمة	65.823	63.662	2.161
	النسبة %	100	96.72	3.28
2014	القيمة	61.172	58.362	2.810
	النسبة %	100	95.41	4.59
2015	القيمة	35.138	33.081	2.057
	النسبة %	100	94.15	5.85
2016	القيمة	29.698	27.917	1.781
	النسبة %	100	94	6
2017	القيمة	35.132	33.203	1.930
	النسبة %	100	94.51	5.49
2018	القيمة	41.783	38.953	2.830
	النسبة %	100	93.23	6.77

المصدر: (بنك الجزائر، 2019)

والشكل 1 يبين لنا بوضوح مستوى الصادرات خارج المحروقات أمام صادرات المحروقات وإجمالي الصادرات

الشكل 1:هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010-2018 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

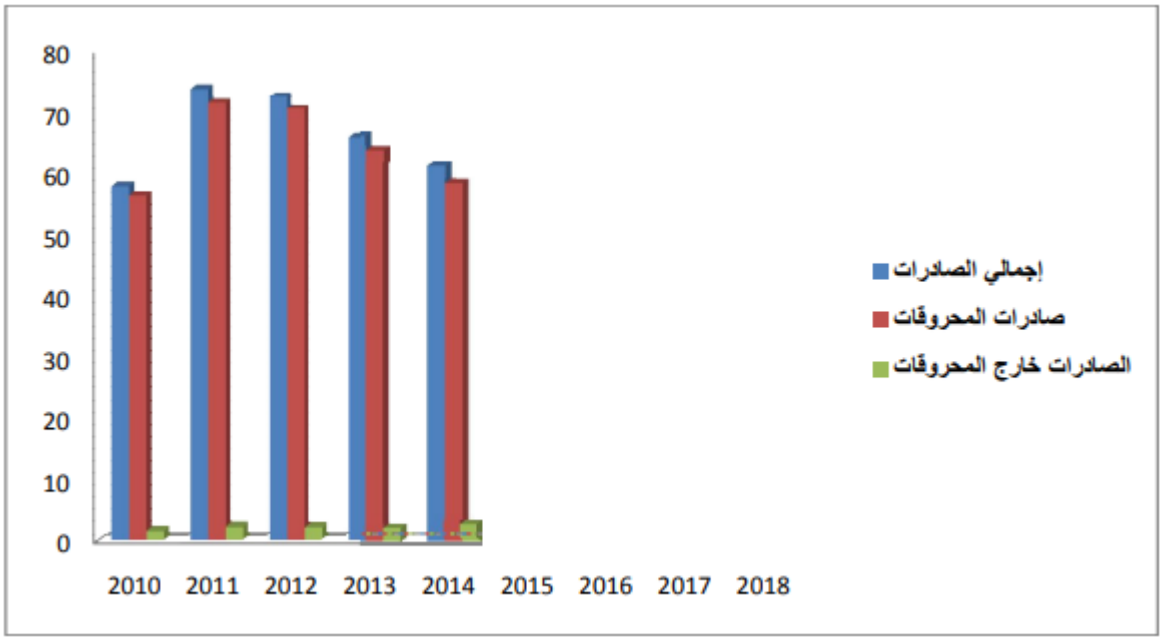

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول 1

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر لنا تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية وهذا خلال الفترة2010-2018 ، حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، فقد قدرت قيمتها بـ 6.1 مليار دولار سنة2010 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة 1.56مليار دولار، وقد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود والنزول، إلى غاية السنوات الثلاثة الأخيرة لفترة الدراسة (2016،2017،2018) (أين شهدت ارتفاعا متواصلا إلا أنها لم تزد عن 83.2 مليار دولار وهذا ما يمثل نسبة 77.6% من إجمالي الصادرات، وهي أعلى نسبة وصلتها الصادرات خارج المحروقات. ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة بعد

التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها، إذ بلغت 9.27 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط وقد أثر هذا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولم يبقى هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات. إلا أن كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالمقدار الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 3 ملايير دولار.

هذا وتشير بعض الاحصائيات الواردة عن المديرية العامة للجمارك بأن قيمة الصادرات الجزائرية بلغت سنة 2019 ما قيمته 82.35 مليار دولار، أي بانخفاض قدره -29.14 بالمائة عن سنة 2018، وهذا ناتج أساسا عن انخفاض أسعار البترول وقد بلغت قيمة صادرات المحروقات 24.33 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات 58.2 مليار دولار وهو ما يمثل 20.7 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات، وهي تعتبر أعلى نسبة تبلغها الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2019) (وكالةالأنباء الجزائرية[1]، 2020)

وقد بلغت القيمة الاجمالية للصادرات سنة 2020 ما قيمته 8.23 مليار دولار أي بانخفاض قدره -6.33 بالمائة عن سنة2019، وهذا راجع أساسا إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي يعيشها العالم منذ بداية سنة 2020 فيما بلغت قيمة الصادرات خارج

1وكالة الأنباء الجزائرية. (04 ماي, 2019 .(مجلس ترقية الصادرات يشكل "خطوة الى الامام". تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021، من الموقع الجزائرية الأنباء لوكالة الالكتروني https://www.aps.dz/ar/economie/70405-2019-05-04-16- : 52-28

المحروقات 25.2 مليار دولار بانخفاض قدره -8.12 بالمائة عن سنة 2019.(الإذاعة الجزائرية[1]،2021)

ووفق حصيلة لوزارة التجارة فقد سجلت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 ماقيمته 33.870 مليون دولار، مقابل 547 مليون دولار في الفترة نفسها من سنة 2020، أي بزيادة قدرها 83.58 بالمائة، وهذا نتيجة الاهتمام الكبير الذي أصبحت تتلقاه الصادرات خارج المحروقات من قبل المسؤولين على مختلف المستويات. (وكالة الأنباءالجزائرية[2]، 2021) وفيما يخص هيكل الصادرات خارج المحروقات فيظهره الجدول 2 التالي:

الجدول2: هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018: الوحدة (مليون دولار أمريكي)

السنوات		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المواد الغذائية	القيمة	305	357	314	402	323	239	327	349	373
	النسبة %	18.84	16.68	15.33	18.60	11.49	11.62	18.36	18.08	13.18
المواد الأولية	القيمة	165	162	167	108	110	105	84	73	92
	النسبة %	10.19	7.57	8.15	5	3.91	5.10	4.72	3.78	3.25
مواد نصف مصنعة	القيمة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	2242
	النسبة %	67.26	69.86	74.17	74.41	83.63	81.92	72.94	73.05	79.22
تجهيزات فلاحية	القيمة	0	0	1	0	2	0	0	0	0
	النسبة %	0	0	50	0	0.07	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	القيمة	27	36	30	25	15	17	53	78	90
	النسبة %	1.67	1.68	1.46	1.16	0.53	0.83	2.97	4.04	3.18
سلع استهلاكية	القيمة	33	16	18	18	10	11	18	20	33
	النسبة %	2.04	0.75	0.88	0.83	0.35	0.53	1.01	1.03	1.16
مجموع الصادرات خارج المحروقات	القيمة	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830
	النسبة %	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: (بنك الجزائر[3]، 2019)

1الإذاعة الجزائرية. (28 أفريل, 2021 .(وزارة التجارة: 3.4 مليار دولار قيمة صادرات الجزائر خلال جانفي وفيفري 2021 .تاريخ الاسترداد 13 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210428/210775.html

2كالة الأنباء الجزائرية. (15 فيفري, 2020 .(تجارة خارجية: عجز بأكثر من 6 مليار دولار خلال سنة 2019 .تاريخ الاسترداد 11 أفريل2019, من الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية https://www.aps.dz/ar/economie/83776-6- :

3 بنك الجزائر. (جوان, 2019 .(النشرة الاحصائية الثلاثية. تاريخ الاسترداد 13 03 ,2021 ،من الموقع الالكتروني لبنك الجزائر : https://www.bank-of-algeria.dz

ويمكن عرض معطيات الجدول 2 بصورة أوضح من خلال الشكل 2 الموالي:

شكل 2: هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2018

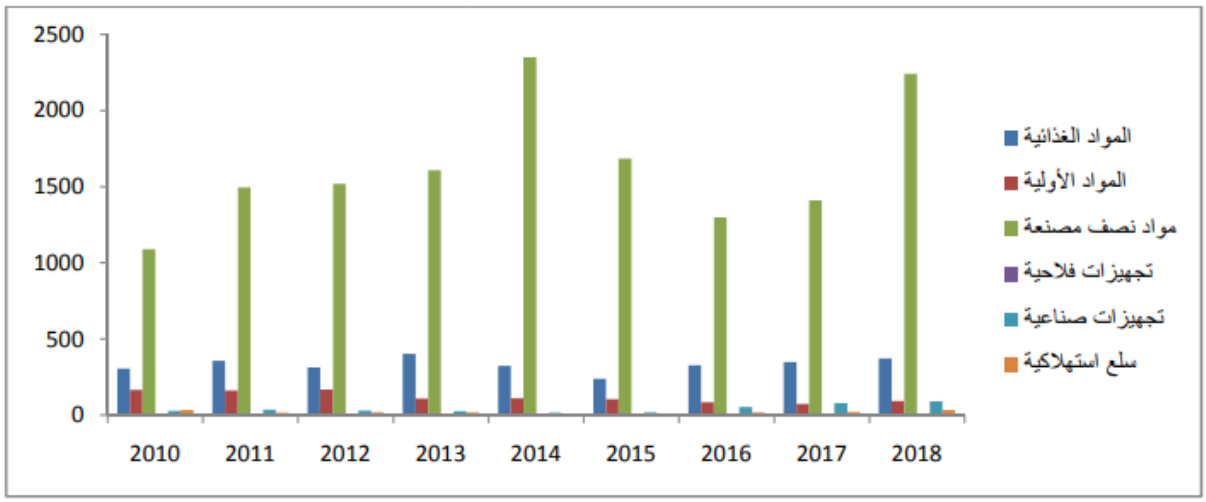

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول 2.

من خلال الجدول 2 يتضح لنا بأن هناك 06 مجموعات تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات، كما يبين لنا تطور صادرات كل مجموعة من هذه المجموعات خلال فترة الدراسة (2010-2018) والملاحظ هو أن المواد نصف المصنعة كانت تشكل طيلة سنوات الدراسة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي المجموعات الأخرى، وقد تراوحت هذه النسبة بين 26.67 % كحد أدنى سنة 2010 والنسبة 63.83 % كحد أقصى سنة 2014، وكانت هذه النسبة متذبذبة خلال طول فترة الدراسة صعودا ونزولا. أما من حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضا بين الصعود والنزول، حيث عرفت منحى تصاعدي خلال الفترة 2010-2014 أين وصلت أعلى قيمة لها بمقدار 35.2 مليار دولار، ثم تراجعت هذه القيمة خلال السنتين 2015 و2016 ثم عاودت الصعود من جديد خلال السنتين 2017 و 2018.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أيضا بأن المواد الغذائية جاءت في المرتبة الثانية من حيث النسبة المشكلة للصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة متذبذبة نزولا وصعودا طيلة فترة

الدراسة، لكن تذبذبها لم يكن كبيرا، حيث تراوحت بين أدنى نسبة والتي قدرت بـ 49.11 %سنة 2004 وبين أعلى نسبة والتي قدرت بـ 80.18 %سنة 2010، أما من حيث القيمة فقد وصلت أعلى مستوى لها سنة 2013 بمقدار 402 مليون دولار.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول السابق بأن المواد الأولية جاءت في المرتبة الثالثة من حيث نسبتها في الصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة أقل من 10 %في كل سنوات الدراسة ماعدا سنة 2010 أين وصلت 19.10 % وقد بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها سنة 2018 حيث قدرت بـ 25.3% أما من حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضا بين النزول والصعود، حيث استقرت نوعا ما في الفترة 2010-2012 في حدود 160 مليون دولار، ثم نزلت واستقرت في حدود 110 مليون دولار في الفترة 2013-2015، ثم انخفضت إلى 84 مليون دولار سنة 2016 وتواصل الانخفاض إلى 73 مليون دولار سنة 2017 ، وعاودت الارتفاع إلى 92 مليون دولار سنة 2018.

وفيما يخص التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فكانت قيمها ضئيلة جدا ونسبها ضعيفة، حيث قدرت أعلى نسبة للتجهيزات الصناعية 04.4 % سنة 2017، أما أعلى قيمة لها فقد بلغت 90 مليون دولار سنة 2018. وفيما يخص السلع الاستهلاكية فقد بلغت أعلى نسبة لها 04.2 %سنة 2010، أما من حيث القيمة فقد بلغت أعلى قيمة لها 33 مليون دولار وهذا سنتي 2010 و2018 وآخر الإحصائيات المتداولة في هذا المجال تقول بأن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قد ارتفعت بحوالي 59 % خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، وهذا حسبما أفادت به حصيلة وزارة التجارة، وقد بلغت قيمة هذه الصادرات 33.870 مليون دولار مقابل 547 مليون دولار السنة الماضية، أي بزيادة قدرها 83.58 % وشكلت هذه الصادرات خارج المحروقات للثلاثي الأول ما نسبته 30.11 %من إجمالي الصادرات

خلال هذه الفترة. وقد قامت بعمليات التصدير هذه 714 مؤسسة مصدرة وبخصوص أهم المواد المصدرة خلال هذه الفترة فتمثلت في مادة الاسمنت التي ارتفعت صادراتها بـ 19.96% مقارنة بالثلاثي الأول من سنة 2020 لتبلغ قيمتها 85.37 مليون دولار، بينما بلغت صادرات السكر 102 مليون دولار بزيادة 71.65 % وصادرات التمور بلغت قيمة 11.37 مليون دولار بزيادة قدرها 62.40% أما صادرات الأسمدة المعدنية والكيماوية الأزوتية فقد قدرت بـ 85.226 مليون دولار وهذا بزيادة قدره 96.10% وأما فيما يخص الزيوت والمواد المشتقة من الفحم الحجري فقد بلغت صادراتها 124 مليون دولار بزيادة بلغت75% وأما صادرات المواد الغذائية فقد بلغت 169 مليون دولار بزيادة قدرها 51 % (الاذاعة الوطنية[1]، 2021) والملاحظ عموما هو زيادة قيم مختلف المواد المصدرة خارج المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 وهذا شيء إيجابي ويبعث على التفاؤل، لكن نسبة الصادرات خارج المحروقات لإجمالي الصادرات تبقى ضعيفة حيث بلغت نسبتها 30.11% وهذا يتطلب مزيدا من الجهد والدعم لصالح المصدرين للرفع من هذه النسبة إلى مستويات أكثر.

المطلب الثاني :مجهودات الجزائر للرفع من الصادرات خارج المحروقات

هناك العديد من المجهودات التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، خصوصا منذ بداية الألفية الحالية وهذا لترقية الصادرات خارج المحروقات، وأهم هذه المجهودات ما يلي :

1. الاذاعة الوطنية. (12 ماي, 2021 .(ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بحوالي 59 % خلال الثلاثي الأول لـ 2021 .تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني للاذاعة الوطنية : https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210512/211547.html

1-التعديل في القوانين والتشريعات:

في كل مرة كانت تقوم الدولة بإدخال تعديلات على القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط التصدير نحو الخارج، وهذا بغية تشجيع الصادرات والتخلص من التبعية للمحروقات، ومن أهم التعديلات الموجودة حاليا ما يلي:

- إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الخاصة بعمليات التصدير نحو الخارج .
- إقرار تعويضات مالية للمصدرين عن تكاليف نقل منتجاتهم نحو الخارج.
- منح المصدرين حق الاحتفاظ بجزء من العملة الصعبة المتأتية من عملية التصدير
- زيادة المدة اللازمة لإدخال العائدات المالية المترتبة عن عملية التصدير

2-إنشاء الرواق الأخضر الخاص بعملية التصدير:

خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعة التلف، ويمكن هذا الرواق المصدرين من تصدير منتجاتهم للخارج في أقصر وقت ممكن، وتجنيبهم مختلف الإجراءات الإدارية المعقدة والتي قد تتسبب في تلف منتجاتهم.

3-إنشاء مؤسسات وهيئات داعمة لعمليات التصدير:

في الواقع أغلب هذه المؤسسات والهيئات أنشئت منذ فترة طويلة، حيث أن بعضها أنشئ في زمن الاشتراكية، إلا أنها لم يكن لها إسهام كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات، ومن أهم هذه الهيئات والمؤسسات ما يلي:

- إنشاء الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX وهذا سنة 1971م، وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي تعمل على ترقية الصادرات من خلال توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية، والتعريف بالمنتجات الوطنية في الخارج، وتنظيم معارض وطنية ودولية لخلق جسور التواصل بين

المؤسسات الوطنية والأجنبية والتعريف بالمنتوج الوطني، كما تعمل على تمكين المؤسسات الوطنية من المشاركة في المعارض خارج الوطن. (صافكس[1]، دون سنة)

•إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات CAGEX وهذا سنة 1996م، حيث تقوم هذه الشركة بتأمين المؤسسات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، وهذا ما قد يشجع المؤسسات الوطنية على عمليات التصدير إلى الخارج دون خوف على أموالها. (مديرية التجارة لولاية بسكرة،[2] دون سنة)

•إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات (FSPE) (وزارة التجارة، دون سنة)، وهذا بموجب قانون المالية لسنة 1996م، حيث يتكفل هذا الصندوق بتقديم الدعم المالي للمصدرين لتسويق منتجا ما في الأسواق الخارجية. فتمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة .وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة :

-أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.

-التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج (من 50%إلى 80 %).

- التكفل بجزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية

-تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير(من 25 %إلى 50%)

1صافكس. (دون سنة). نبذة عن صافكس. تاريخ الاسترداد 24 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني للشركة الجزائرية للمعارض https://www.safex.dz/?lang=arصافكس-عن-نبذة: و

. 2مديرية التجارة لولاية بسكرة. (31 ماي, دون سنة). الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات. تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021، من الموقع الالكتروني لمديرية التجارة لولاية بسكرة : https://dcwbiskra.dz/index.php?option=com_content Itemid=83&id=363&view=article

-تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

•إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة[1] والصناعة CACI، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تخضع لوصاية وزير التجارة، ولها فروع عبر مختلف ولايات الوطن، ومن مهامها الأساسية هي: تمثيل الشركات، تنشيط وترقية ودعم الشركات، تكوين وتعليم وتأهيل. (الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، دون سنة)

•إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس[2] ALGEX) هذا في سنة 2004م والتي من مهامها ما يلي : (ألجكس، 2016) توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين وضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

•تنصيب المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا يوم السبت 04 ماي 2019 من قبل وزير التجارة سعيد جلاب، ويضم المجلس الذي يخضع لسلطة الوزير الأول ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية والمتمثلة في وزارة التجارة [3]والمالية والداخلية والجماعات المحلية والشؤون الخارجية والنقل والأشغال العمومية، إضافة إلى رؤساء الغرف الوطنية للفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات والصناعات التقليدية والحرف، وممثلين عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والجمارك والجمعية الوطنية للمصدرين والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. وتتمثل مهام المجلس في اتخاذ جميع القرارات الرامية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين

1الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. (دون سنة). مهام غرفة التجارة والصناعة الجزائرية. تاريخ الاسترداد 22 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة : https://www.caci.dz/ar/Réseau%20CCI/Missions/Pages/Missions.aspx

2ألجكس. (19 جانفي, 2016 .(حول الوكالة ألجكس. تاريخ الاسترداد 22 مارس, 2021 ،من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية الخارجية التجارة لت http://www.algex.dz/ar :

3وزارة التجارة. (دون سنة). الصندوق الخاص بترقية الصادرات. تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني لوزارة التجارة https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-desexportations-fspe :

وللعلم، فقد تم إنشاء هذا المجلس وتحديد تشكيلته وصلاحياته بموجب المرسوم التنفيذي 173-04 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2004 (وكالة الأنباء الجزائرية[1]، 2019)

المطلب الثالث: معوقات رفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لمحاولة الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أنه مازالت تتعترضها بعض الصعوبات والمشاكل التي جعلت من تدنيها عبئ على الاقتصاد الجزائري ومصدر هشاشته، وسنعتمد في عرضنا لمشاكل ومعوقات التصدير في الجزائر على أحدث الدراسات التي صنفت معوقات التصدير للمنتوجات الغير نفطية، وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي :

- غياب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية، سوى عدد قليل جدا منها
- ضعف الإنتاج الوطني حيث أن معظم المنتجات لا تغطي الطلب الداخلي فكيف لنا أن نقوم بتصديرها
- ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الاستثمار وعلى رأسها البيروقراطية الإدارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة لنشاط الاستثمار، إضافة إلى إنتشار المحسوبية والرشوة والفساد الاداري والمالي، وما كشفته العدالة في السنوات الأخيرة إلا دليل على حجم الفساد الإداري والمالي الذي كان يعشعش في الإدارات المحلية والمركزية

1كالة الأنباء الجزائرية. (12 ماي, 2021 .(ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بحوالي 59 بالمائة خلال الثلاثي الأول 2021 .تاريخ الاسترداد 23 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية-https://www.aps.dz/ar/economie/106390-59 : 2021

• نقص الدعم والتحفيز المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي لها رغبة والقدرة على التصدير، ووجود العديد من العراقيل في وجه هذه المؤسسات خاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج.

•عدم الأخذ بمعايير الجودة المعمول بها دوليا من قبل معظم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وهذا لنقص إمكانياتها المالية والبشرية، ولعدم اهتمامها بالسوق الخارجية واكتفائها بالسوق الوطنية فقط، إضافة إلى نقص الخبراء في مجال الجودة ونقص اليد العاملة المؤهلة التي تساعد المؤسسات على تطبيق معايير الجودة .

•عدم وجود استراتيجية واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات واضحة المعالم لدى كل الأطراف، سواء كانت هيئات حكومية أو أعوان اقتصاديين (سعيدي، 2002) وهذا يظهر من خلال المشاكل العديدة التي يعاني منها المصدرون والتي لم تجد طريقها للحل منذ سنوات طويلة، مثل مشكل غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج تسهل على المصدرين تحصيل مستحقاتهم المالية من زبائنهم، فهذا المشكل مازال مطروحا ليومنا هذا رغم وعود الحكومات المتكررة بحله.

•غياب شبه كلي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج، مما جعل المصدرين يترددون في الدخول إلى الأسواق الأجنبية لنقص المعلومات عن هذه الأسواق.

•نقص المنافسة على مستوى السوق الداخلية في الكثير من المنتجات، مما أدى إلى غياب الابداع والابتكار والجودة في الإنتاج، وجعل المنتجات الجزائرية ذات تنافسية ضعيفة مقارنة مع المنتجات الأجنبية حتى في السوق الوطنية

•إغراق السوق الوطنية بالمنتجات المستوردة والمقلدة خاصة الصينية منها وذات الأسعار المنخفضة، ما أثر على المنتجات الوطنية وأدى إلى إفلاس الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية الخاصة

• سيطرة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية على بعض مجالات النشاط الاقتصادي، واستفادتها من الدعم المستمر للدولة رغم ضعف أدائها وقلة جودة منتجاتها، ما أدى إلى عدم بروز مؤسسات خاصة قوية يمكنها أن تلبي الاحتياجات الوطنية وتتوجه نحو التصدير.

•عدم وجود رغبة واستراتيجية لدى أغلب المؤسسات الوطنية العمومية منها والخاصة للتوجه نحو السوق الخارجية، رغم تحقيقها للاكتفاء الذاتي على مستوى السوق الداخلية وتوفرها على قدرات إنتاج غير مستغلة .

•عدم وجود انتظام في عمليات التصدير خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية، وهذا لعدم التحكم في الإنتاج، ولغياب استراتيجية فلاحية واضحة لدى الدولة ولدى الخواص.

•عدم وجود استراتيجية واضحة في مجال التصنيع وفي مجال التصدير سواء من قبل الدولة أو من قبل الخواص .

•الاقتصاد الجزائري اقتصاد ضعيف وغير تنافسي وهو غير قادر على المنافسة الداخلية فما بالك المنافسة الدولية، وهو غير قادر على تغطية الاحتياجات السوق الداخلية في الكثير من المنتجات فكيف له أن يذهب إلى التصدير

•إهمال الجزائر والشركات الجزائرية للأسواق العربية والإفريقية التي هي في متناول مؤسساتنا الوطنية ومحاولة الدخول إلى السوق الأوروبية التي لها معايير جودة صارمة ولديها حواجز كثيرة

•وجود العديد من الهيئات التي لها مهام دعم الصادرات خارج المحروقات ووجود نوع من التداخل فيما بينها ومنها الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX)، والغرفة الوطنية للتجارة والشركة الوطنية للمعارض والتصدير (SAFEX) وغياب التنسيق فيما بينها والتضارب في الاحصائيات التي تقدمها كل هيئة، مما جعل هناك صعوبة في معرفة الوضعية الحقيقية للصادرات خارج المحروقات وعدم القدرة على تقييمها. (سعيدي، 2002)

•غياب تشريعات قانونية تسمح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالاستثمار في الخارج من خلال إقامة نقاط بيع لمنتجاتهم أو إقامة نقاط لخدمات ما بعد البيع، خاصة وأن في السنوات الأخيرة هناك بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قامت بمبادرات فردية لدخول أسواق عربية وإفريقية وحتى أوروبية، وقد واجهتها عراقيل إدارية وتشريعية كثيرة لفتح نقاط بيع لها في هذه الدول، وهذه العراقيل تتعلق خاصة بالقوانين التي لا تسمح للجزائريين بإخراج العملة الصعبة والاستثمار في الخارج .

•غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج صعب من مهمة المصدرين في تحصيل مستحقاتهم الناتجة عن عمليات التصدير، وحرمهم من المرافقة المالية في الأسواق التي أرادوا دخولها ووجدوا فيها فرصا للتصدير والاستثمار.

•تباطؤ الهيئات المكلفة بدعم المصدرين عن تقديم هذا الدعم في وقته، خاصة الدعم المالي كالتعويضات عن النقل والتعويضات عن المشاركة في المعارض الدولية.

•ضعف شركات نقل البضائع الوطنية سواء البحرية أو الجوية، واحتكار خدمات النقل من قبل شركات أجنبية، وفرض شروطها وأسعارها المرتفعة على المتعاملين الجزائريين.

•وجود عراقيل كثيرة أمام المصدرين على مستوى الموانئ الجزائرية، نظرا لوجود البيروقراطية والمحسوبية والرشوة، وكذلك نقص الخبرة في مجال التصدير لدى المصدرين الجزائريين.

•وجود منافسة قوية في الأسواق العالمية، خاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي لها إمكانيات هائلة وتكنولوجيا متطورة، وتعمل على احتكار الأسواق والسيطرة عليها رغم وجود قوانين تمنع ذلك

•وجود عمليات التقليد التي تضر بسمعة المؤسسات التي تعمل على جودة منتجاتها وخلق الثقة بينها وبين زبائنها، وهذا التقليد الذي تمارسه بعض الشركات الصينية والذي يمس أحيانا ببعض

المؤسسات الوطنية التي لها سمعة طيبة في الداخل والخارج مثل مؤسسة (BCR لصناعة: الصنابير، السكاكين والمصارف) ومؤسسة BMS لصناعة الأجهزة الكهربائية.

●ضعف الامكانيات المالية للكثير من المؤسسات الوطنية، ما يصعب عليها من عمليات التصدير والتي تتطلب توفر موارد مالية معتبرة للقيام بها، وصعوبة الحصول على القروض اللازمة لتمويل هذه العمليات. (لقرعو طيبة، 2019)

المبحث الثاني:أفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

المطلب الأول: آفاق مستقبلية للصادرات خارج المحروقات في الجزائر

من خلال تصريحات المسؤولين الجزائريين، خاصة أولئك الذين لديهم علاقة مباشرة بعملية التصدير، نجد أن هناك اختلاف في نظرهم لمستقبل الصادرات خارج المحروقات بين متفائل ومتشائم، فالسلطة الرسمية ممثلة في رئيس الجمهورية تضع هدف 05 ملايير دولار كصادرات خارج المحروقات لسنة 2021، وهذا ما صرح به في خطاب ألقاه بمناسبة إفتاح "الندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي"، وقد أعلن رئيس الجمهورية عن خطة للإنعاش الاقتصادي يهدف إلى تقليص التبعية للمحروقات كمورد للعملة الأجنبية من 98 % حاليا إلى 80 % في نهاية 2021 ، في ظل انخفاض مداخيل البلاد من العملة الصعبة نتيجة انهيار أسعار النفط. (جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2020[1])

المطلب الثاني: الحلول مناسبة للرفع من الصادرات خارج المحروقات

وفي هذا الاتجاه ذهبت الحكومة وبالخصوص المسؤول الأول على قطاع التجارة ممثلا في وزير التجارة السيد كمال رزيق، الذي صرح في عدة مناسبات بقدرة الجزائر على تحقيق الهدف الذي

1جريدة العرب الاقتصادية الدولية. (18 أغسطس, 2020 .(الجزائر تطمح لتقليص التبعية للنفط الى 80 %بدل 98 %حاليا. تاريخ الاسترداد 26 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني لجريدة العرب الاقتصادية الدولية: https://www.aleqt.com/2020/08/18/article_1900581.html

وضعه رئيس الجمهورية فيما يخص الصادرات خارج المحروقات. هذا على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والبعيد فهم يرون بأن الاقتصاد الجزائري سيتحرر من التبعية للمحروقات، لكن المعطيات الاقتصادية الداخلية والخارجية تنبئ بأن الاقتصاد الجزائري لن يكون في أحسن حال على الأقل في المدى القصير والمتوسط، خاصة في ظل "جائحة كورونا" وما تعرض له الاقتصاد الجزائري من ركود، وتوقف الكثير من المؤسسات الاقتصادية عن النشاط أو انخفاض وتيرة نشاطها، وكل هذا أدى إلى انخفاض مداخيلها وأرباحها، وسينعكس حتما على الصادرات خارج المحروقات، بحيث سيبقي عليها في نسب ضعيفة. إضافة إلى هذا فالركود الاقتصادي العالمي الذي صاحب جائحة كورونا جعل من الطلب العالمي على السلع والخدمات ينخفض، مما سيزيد من المنافسة بين الشركات والدول على الأسواق العالمية، وهذا بطبيعة الحال سينعكس سلبا على حصة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الأسواق العالمية، وبالتالي سيخفض من صادرات هذه المؤسسات.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019

1-1 الاتجاه العام للتجارة الخارجية:

سجلت عمليات التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2019 ما يلي:

- اجمالي الواردات قدر بـ 41.93 مليار دولار أمريكي، منخفظا بـ نسبة 9.49 % مقارنة مع نتائج سنة 2018.

- عرف اجمالي الصادرات انخفاظا محسوسا بـ 14.29 % بالمقارنة مع 2018 أي ما يعادل 85.82 مليار دولار أمريكي.

على هذا الأساس فقد سجل الميزان التجاري عجزا قدر بـ 6.11 مليار دولار امريكي، كما قدرت نسبة تغطية الواردات بالنسبة للصادرات بـ 84.43 % مقابل 90.22 % المسجلة خلال 2018، وفق ما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: الميزان التجاري لسنتي 2018 و 2019.

	2018		2019		التطور %	
	بالدينار	بالدولار	بالدينار	بالدولار	بالدينار	بالدولار
الواردات	5 403 232.97	46 330.21	5 005 302.53	41 934.12	−7.36	− 9.49
الصادرات	4 873 960.29	41 797.32	4 275 400.28	35 823.54	− 12.28	− 14.29
الميزان التجاري	− 529 272.67	− 4 532.89	− 729 902.25	− 6 110.57	37.91	34.81
نسبة التغطية%	90.22		85.43			

المصدر: مديرية الدراسات والاستشراف، احصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019، المديرية العامة للجمارك، الجزائر.

أما بخصوص تطور الميزان التجاري للجزائر في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 حيث يعرف هذا الأخير عجزا بلغ ذروته سنة 2016 بقيمة – 17063 مليون دولار ليبدأ في التناقص تدريجيا بالتوازي مع استراتيجية الحكومة لتقليص الواردات والرفع من قيمة الصادرات خاصة خارج المحروقات التي لا تزال تشكل نسبة ضعيفة من إجمالي صادرات بالرغم من الانتعاش الطفيف الذي عرفته خلال سنتي 2018 و 2019، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 2: تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2010 – 2019

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات خارج المحروقات	1526	2062	2062	2156	2582	2063	1780	1930	2925	2580
صادرات المحروقات	55527	71427	69804	63752	60304	35724	28246	33261	38871	33243
مجموع الصادرات	57053	73489	71826	65917	62886	37787	30026	35191	41797	85823
الواردات	40073	47247	50376	54852	58580	51501	47089	46059	45330	41934
الميزان التجاري	16580	26242	21490	11065	4306	-13714	- 17063	-10868	- 4532	- 6110

المصدر: عن الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لدعم الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

– مديرية الدراسات والاستشراف، احصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019، المديرية العامة للجمارك، الجزائر.

الشكل رقم (03): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2019)

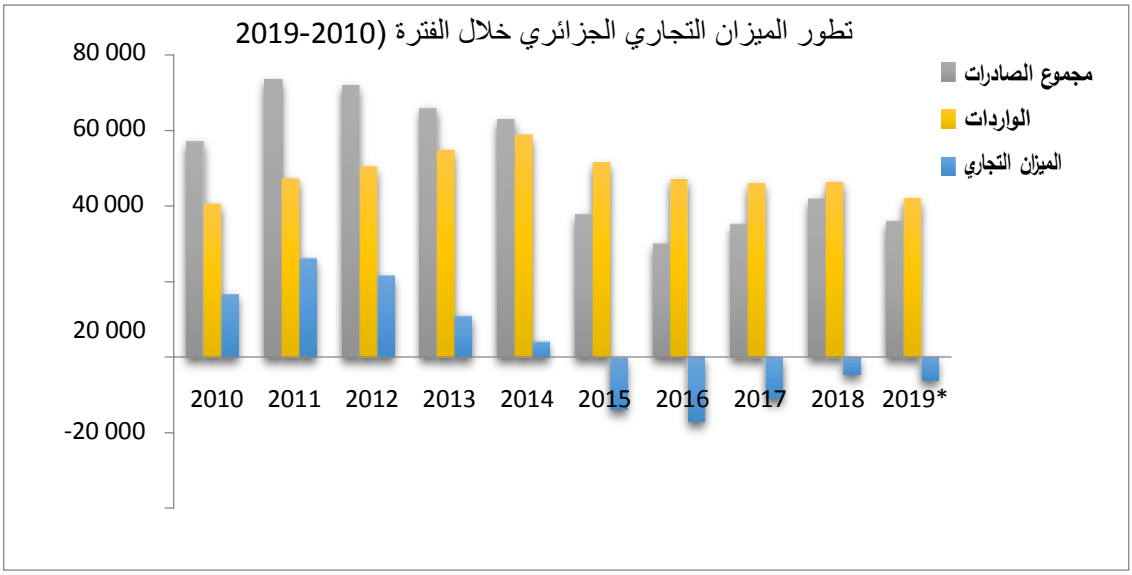

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 02.

2-1 **هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:** لا تزال المحروقات تشكل أهم المبيعات الجزائرية إلى الخارج خلال سنة 2019 بنسبة تقدر 92.80 % من الإجمالي العام الصادرات مسجلة انخفاظ محسوسا بنسبة 14.84 % مقارنة مع حصيلة سنة 2018 أما الصادرات خارج المحروقات فلا تزال تشكل نسبة ضئيلة من الإجمالي العام للصادرات بنسبة قدرت 7.20 % أي ما يعادل 2.58 مليار دولار أمريكي مع تسجيل انخفاظ في قيمتها بـ 11.80 % مقارنة مع سنة 2018 بالرغم من المجهودات المبذولة لترقيتها، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 3: الميزان التجاري لسنتي 2018 – 2019

	2018			2019*			نسبة التطور
	بالدينار	بالدولار	النسبة(%)	بالدينار	بالدولار	النسبة(%)	(%)
المحروقات	4 532 811,92	38 871,75	93,00	3 967 442,64	33 243,17	92,80	-14,48
منتجات خارج المحروقات	341 148,37	2 925,56	7,00	307 957,64	2 580,37	7,20	-11,80
المجموع	4 873 960,29	41 797,32	100	4 275 400,28	35 823,54	100	-14,29

المصدر : المصدر: مديرية الدراسات والاستشراف، احصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019، المديرية العامة للجمارك، الجزائر.

وخلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 شهد هيكل الصادرات الجزائرية سيطرت مطلق للمحروقات وهو ما يوضحه الجدول رقم 4.

الجدول رقم 4: تطور أهم الصادرات الجزائرية 2010-2019

الوحدة: بالمليون دولار أمريكي

المنتجات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التغذية	315	355	315	402	323	235	327	349	374	408
طاقة و تشحيم	55527	71427	69804	62960	60304	32699	28221	33 261	38 871	33 243
مواد خام	94	161	168	109	109	106	84	73	92	96
نصف مواد	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1 410	2 336	1957
سلع المعدات الفلاحية	1	-	1	-	2	1	-	0,29	0,31	0,25
سلع المعدات الصناعية	30	35	32	28	16	19	54	78	90	83
سلع الاستهلاك	30	15	19	17	11	11	19	20	34	37
مجموع الصادرات	**57053**	**73489**	**71866**	**64974**	**62886**	**34668**	**30026**	**35 191**	**41 797**	**35 824**

المصدر: المصدر: مديرية الدراسات والاستشراف، احصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019، المديرية العامة للجمارك، الجزائر.

من خلال المعطيات الجدول أعلاه يتبين المنتجات الخمسة الأولى خارج المحروقات لسنة 2019 تشكل لوحدها 74.80 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، وهي الأسمدة النيتروجينة المعدنية أو الكيميائية، أو الزيوت وغيرها من المنتجات من تقطير قطران الفحم، الأمونية اللامائية أو السكريات بنجر وفوسفات الكاليسيوم الطبيعي بالنسب 31.05 %، 19.47% ، 11.57% ، 10.8 % و 2.66 % على التوالي.

حيث عرفت صادرات قصب السكر أو البنجر، فوسفات الكاليسيوم الطبيعي والهيدروجين والغازات النادرة ارتفاعا محسوسا بالنسب التالية: 11.52 %، 34.64%، و37.17% كما عرفت صادرات الاسمنت الهيدروليكي ارتفاعا كبيرا واستثنائيا قدر بنسبة 141.19 % .

أما بخصوص صادرات الأمونيا اللامائية أو في محلول مائي، الزيوت وغيرها من المنتجات من تقطير قطران الفحم والأسمدة المعدنة أو الكيميائية أو النيتروجينية والتمر، التين فقد عرفت تراجعا بنسب متفاوتة أي بـ 35.02 % ، 24.07% ، 15.51 % و1.63 % على التوالي.

1-3 توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافيا:

تحاول الحكومة الجزائرية من خلال اجراءات تحفيزية لترقية الصادرات تعزيز تواجدها في الأسواق التقليدية وكذا الولوج إلى أسواق دولية جديدة، حيث تتوزع الصادرات الجزائرية عبر دول العالم وفق الجدول الآتي:

جدول رقم 5: توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية 2018-2019

المنطقة الجغرافية	2018		2019		نسبة التطور (%)
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	
إفريقيا	2 181,85	5,22	2 169,65	6,06	-0,56
أمريكا	7 042,30	16,85	3 884,09	10,84	-44,58
آسيا	5 772,96	13,81	6 424,16	17,93	11,28
أوروبا	26 551,60	63,52	22 814,44	63,69	-14,08
اوقيانوسيا	248,61	0,59	531,20	1,84	113,67
المجموع	**41 797,32**	**100 %**	**35 823,54**	**100 %**	**-14,29**

المصدر: مديرية الدراسات و الاستشراف، **إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية 2019**، المديرية العامة للجمارك، الجزائر **الوحدة:** بالمليون دولار أمريكي

من خلال الجدول يتضح أن النسبة الكبرى من الصادرات الجزائرية تتجه نحو أوربا خاصة الاتحاد الأوربي، – وهذا بحكم الموقع الجغرافي القريب وكذا اتفاقية الشراكة الموقعة بين الطرفين – حيث بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات نحو الدول الأوربية 22814.44 مليون دولار سنة 2019 أي بنسبة 63.69 % بالرغم من إنخفاظ قيمتها بـ 14.08 % عن سنة 2018، ثم تليها الدول الأسيوية بنسبة 17.93 % وأمريكا بـ 10.84 % .

خلال سنة 2019 الزبائن الخمسة الأولين للجزائر يمثلون حوالي 50.85 % من إجمالي الصادرات، وهو ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: أهم وجهات الصادرات الجزائرية 2018-2019

الزبائن الرئيسيين	2019		نسبة التطور
	القيمة	النسبة %	
فرنسا	5 053,50	14,11	0,52
ايطاليا	4 621,53	12,90	-23,43
اسبانيا	3 995,38	11,15	-21,20
بريطانيا العظمى	2 299,73	6,42	-15,78
تركيا	2 246,97	6,27	-5,07
الولايات المتحدة الأمريكية	2 193,67	6,12	-45,75
الصين	1 639,95	4,58	28,38
الهند	1 520,30	4,24	-0,74
هولندا	1 504,29	4,20	-29,39
كوريا الجنوبية	1 374,27	3,84	11,21
تونس	1 350,82	3,77	42,15
البرازيل	1 242,58	3,47	-44,78
البرتغال	884,03	2,47	-26,20
بلجيكا	856,96	2,39	-31,08
سانغفورة	575,27	1,61	204,74
المجموع الجزئي	**31 359,23**	**87,54**	
باقي العالم (128 دولة)	4 464,31	12,46	
المجموع	**35 823,54**	**100%**	

المصدر: مديرية الدراسات والاستشراف إحصائية التجارة الخارجية الجزائرية 2019، المديرية العامة للجمارك، الجزائر. الوحدة: بالمليون دولار أمريكي

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن فرنسا لا تزال الزبون الأول والرئيسي للصادرات الجزائرية بصحة تقدر بـ 14.11 % خلال سنة 2019، تليها كل من إيطاليا وإسبانيا وبريطانيا العظمى وتركيا بحصص 12.90%، 11.15 %، 6.42 %، 6.27 % على التوالي.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات، في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 والمجهودات المبذولة من قبل الدولة للرفع منها، كما تطرقنا لمختلف العراقيل التي تواجهها وقد قمنا بعرض واقع هذه الصادرات، وفي الأخير عرضنا مختلف الحلول الممكنة لإزالة هذه العراقيل والآفاق المتوقعة لهذه الصادرات .

وقد خلصنا إلى أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بقيت ضعيفة القيمة، رغم كل الجهود التي بذلتها الدولة لترقيها والرفع من قيمتها، وستبقى هذه الصادرات ضعيفة ما دام الاقتصاد الجزائري ضعيف.

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه سابقا ضمن مختلف محاور هذه الدراسة فإننا نستخلص النتائج التالية:

- الصادرات خارج المحروقات بقيت هامشية رغم وعود وتصريحات الحكومات المتعاقبة بأنها ستحرر الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات .

- عدم وجود إرادة حقيقية لدى المسؤولين في الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات، بل معظم وعودهم كانت مجرد كلامها حتى الصادرات خارج المحروقات التي تم تصنيفها هكذا نسبة معتبرة منها هي عبارة عن مشتقات بترولية أو مواد أولية خام، للاستهلاك الإعلامي وفقط، لا يمكن ترقية الصادرات خارج المحروقات دون بناء اقتصاد قوي ومؤسسات اقتصادية قوية، وبعد عرض النتائج نقدم مجموعة من التوصيات التي نراها مناسبة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذه التوصيات هي:

- يجب العمل على بناء دولة الحق والقانون التي يتساوى فيها كل المواطنين أمام القانون، وهذا هو الضامن الأساسي لتطوير الاستثمار المحلي والأجنبي، ما يسمح بخلق اقتصاد قوي ومؤسسات اقتصادية قوية، تستطيع المنافسة في داخل الوطن وفي خارجه، وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الخارج بكل سهولة.

- تحسين مناخ الاستثمار ووضع قانون استثمار جيد قادر على جذب المستثمرين الوطنيين والأجانب، ودعمهم وتحفيزهم ليتمكنوا من خلق مؤسسات قوية بإمكانها غزو الأسواق الخارجية.

- تشجيع المؤسسات الاقتصادية الوطنية على التوجه نحو الأسواق الإفريقية التي هي في متناولهم من أجل التصدير دون قيود أو شروط تعجيزية، مع دعمهم بفتح خطوط بحرية وجوية وبرية لنقل السلع.

- إزالة كل العراقيل التي تواجه المصدرين خلال عملية التصدير.

- أ.مليك محمودي، أ.د يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسات قياسية تحليلية للفترة 1990-2014) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة 2014.
- الإذاعة الجزائرية. (28 أفريل, 2021 .(وزارة التجارة: 3.4 مليار دولار قيمة صادرات الجزائر خلال جانفي وفيفري 2021 .تاريخ الاسترداد 13 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني للإذاعة الجزائرية: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210428/210775.html
- الاذاعة الوطنية. (12 ماي, 2021 .(ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بحوالي 59 % خلال الثلاثي الأول لـ 2021 .تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني للاذاعة الوطنية https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210512/211547.html
- استرداد(بالانجليزية Drawback): مصطلح يشير في القانون وفي التجارة إلى استرجاع الرسوم الجمركية التي سبق دفعها على الأصناف الخاضعة للضريبة عند تصديرها أو عند إعادة تصدير البضائع الأجنبية.
- ألجكس. (19 جانفي, 2016 .(حول الوكالة ألجكس. تاريخ الاسترداد 22 مارس, 2021 ،من الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية : http://www.algex.dz/arالخارجية التجارة لت
- باحنافي أمينة ومختاري فيصل، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 11 أفريل 2019.
- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادي، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.
- بناني فتيحة، السياسة والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
- بنك الجزائر. (جوان, 2019) النشرة الاحصائية الثلاثية. تاريخ الاسترداد 13 03 ,2021 ،من الموقع الالكتروني لبنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz :
- بورياح كنزة وبطيوي محمد الأمين، واقع وأفاق وسياسة التصدير في الجزائر دراسة حالة بمديرية الجمارك لولاية مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، شعبة العلوم التاجارية، جامعة عبد ابن باديس – مستغانم-2019-2020.

- توفيق عباس عبج عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق–دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادي، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.
- جريدة العرب الاقتصادية الدولية. (18 أغسطس, 2020 .(الجزائر تطمح لتقليص التبعية للنفط الى 80 %بدل 98 %حاليا. تاريخ الاسترداد 26 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني لجريدة العرب الاقتصادية الدولية: https://www.aleqt.com/2020/08/18/article_1900581.html
- الدكتور جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
- رضوان المحمود العمر، تسويق دولي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، –دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر– أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – 2015–2016.
- سمير الشناوي، نظريات النمو الاقتصادي من آدم سميث إلى بول رومر الحائز على نوبل في الاقتصاد سنة 2018، ورقة بحثية نشرت في موقع المحطة، https://elmahatta.com اطلع عليه بتاريخ: 2021/05/11.
- سيمون كوزنتس (simon smith kuznets) اقتصادي واختصاصي إحصاء، وديموغرافي، ومؤرخ اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971 لمساهمته تجريبيا في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي الذي قاد إلى خلق نظرة عميقة داخل الاقتصاد وداخل الهيكل الاجتماعي وعملية التطور، ولد سيمون كورنتس في روسيا عام 1901، توفي سنة 1985م.
- صافكس. (دون سنة). نبذة عن صافكس. تاريخ الاسترداد 24 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني للشركة الجزائرية للمعارض صافكس : https://www.safex.dz
- عتيق شيخ، الصادرات خارج المحروقات في الجزائر–حالة النفايات– مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2012/2011.
- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. (دون سنة). مهام غرفة التجارة والصناعة الجزائرية. تاريخ الاسترداد 22 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة https://www.caci.dz/ar/Réseau%20CCI/Missions/Pages/Missions.aspx

- غونار ميردال (Gunnar Myrdal) هو اقتصادي سويدي صاحب نظرية السببية الدائرية والآثار المؤخرة والتوسعية للتجارة الدولية من مواليد 6 ديسمبر 1898 وتوفي في سنة 1987، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1974.
- قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر -باتنة- 2013-2014.
- كالة الأنباء الجزائرية. (12 ماي, 2021 .(ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بحوالي 59 بالمائة خلال الثلاثي الأول 2021 .تاريخ الاسترداد 23 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية : https://www.aps.dz/ar/economie/106390-59-2021
- كالة الأنباء الجزائرية. (15 فيفري, 2020 .(تجارة خارجية: عجز بأكثر من 6 مليار دولار خلال سنة 2019 .تاريخ الاسترداد 11 : https://www.aps.dz/ar/economie/83776-6-الجزائرية الأنباء لوكالة الالكتروني الموقع من، 2021 ,أفريل2019
- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013.
- مديرية التجارة لولاية بسكرة. (31 ماي, دون سنة). الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات. تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021، من الموقع الالكتروني لمديرية التجارة لولاية بسكرة : https://dcwbiskra.dz/index.php?option=com_content Itemid=83&id=363&view=article&
- نيركس، اقتصادي نمساوي، ولد سنة 1907، عين أستاذ في جامعة كولومبيا، توفي 1959.
- وزارة التجارة. (دون سنة). الصندوق الخاص بترقية الصادرات. تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021 ،من الموقع الالكتروني لوزارة التجارة : https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-desexportations-fspe

- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2002/01.
- وكالة الأنباء الجزائرية. (04 ماي, 2019) مجلس ترقية الصادرات يشكل "خطوة الى الامام". تاريخ الاسترداد 31 ماي, 2021، الجزائرية الأنباء لوكالة الالكتروني الموقع من https://www.aps.dz/ar/economie/70405-2019-05-04-16-28-52
مديرية الدراسات والاستشراف إحصائية التجارة الخارجية الجزائرية 2019، المديرية العامة للجمارك، الجزائر

ملخص:

في ظل التذبذبات التي تعرفها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و إنعكاس ذلك على مداخيل الجزائر من العملة الصعبة وأثـــره علـــى مخططات التنمية، سعت الحكومة الجزائرية إلى وضع آليات من شأنها المساهمة في ترقية حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بما يتماشى والسياسة المنتهجة لتنويع الاقتصاد الوطني نظرا لامتلاكها إمكانات و موارد تمكّنها من الدخول إلى الأسواق العالمية خاصة في مجالها الإفريقي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم الإجراءات التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات و انعكاساتها على عمليات التصدير ومواجهة التحديات الراهنة في ظل بيئة اقتصاد السوق القائم على ميكانيزمات العرض والطلب، حيث خلصت الدراسة أنه بالرغم من المجهودات المبذولة لتحقيق الأهداف المسطرة إلّا أن النتائج لم تكن بحجم التوقعات، و ان الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، التصدير، الصادرات خارج المحروقات، تنويع الإقتصاد.

Abstract:

In light of fluctuations in oil prices in international markets and its impact on Algeria's income fromforeign currency and on development plans the Algerian government sought to develop mechanisms that would contribute to the promotion of Algerian exports outside hydrocarbons in line with the policy of diversification of the national economy, as it has the potential and resources that enable it to enter the international markets, especially in the African area.

This research paper aims to shed light on the most important measures set by the Algeriangovernment to encourage exports outside hydrocarbons and their repercussions on export operations, andfacing the current challenges in the environment of a market economy based on supply and demandmechanisms, where the study concluded that despite the efforts made to achieve the established goals,only The results were not up to expectations, and exports outside of hydrocarbons are still marginal

Keywords: International commerce, Exportations**,** Exports outside hydrocarbons, diversification ofeconomy